إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي
من نفطى الى غير نفطى

د .عبد المطلب عبد الحميد *

مقدمة :

يمكن القول أن الاقتصاد الليبى عندما دخل المرحلة النفطية فى أوائل الستينات ، وقامت ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ وتبنت عدد من خطط التنمية الطموحة التى أعتمدت معظم استثماراتها على التمويل من القطاع النفطى ، فإن كل ذلك جعل من الايرادات النفطية المحرك الأساسى لعملية التنمية .

ولا يخفى ما يحمله الاعتماد على النفط من مخاطر عديدة فهناك مخاطر نضوب النفط بعد فترة من الزمن تقدر بحوالى ٥٩ عام [١] مقدرة طبقا للمعدلات الحالية للإنتاج والمعلومات المتاحة عن حجم الاحتياطى المؤكد من النفط ، بالإضافة الى مخاطر تذبذب العائدات النفطية بل وانخفاضها بشكل متتالى وخاصة بعد عام ١٩٨٠ ، إلى جانب المخاطر السياسية المتعلقة باستخدام النفط من قبل بعض الجهات ليكون أداة ضغط وتهديد ضد الجماهيرية الليبية .

والأهم من ذلك ملاحظة ، أن استخدام عائدات النفط الخام ما هو إلا استهلاك لرأس مال قومى قابل للنفاذ ، [٢] وبالتالى فإن الاقتصاد القومى فى بلد نفطى مثل الجماهيرية الليبية لابد أن يملك مقومات نموه الذاتية التى تؤدى باستمرار الى الوصول بهذا الاقتصاد الى نموذج وشكل للتنمية يقل فيه تدريجيا الاعتماد على النفط وبالتالى

(*) مدرس الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الادارية . القاهرة ومعار حاليا لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة ناصر الجماهيرية الليبية .

(*مجلة البحوث والدراسات العربية ، مج ٢٢ ، يوليو / تموز ١٩٩٤ – ص ص ٢٠١ – ٢٤٠*)

إحداث تغيرات هيكلية فى بنيان الاقتصاد القومى تنتهى الى وجود قطاعات بديلة تقود عملية التنمية بلا نفط ، ولعل تلك التحولات تبلور مفهوم إعادة الهيكلة Restructuralization فى هذا البحث بما يتضمنه ذلك من تغير فى استراتيجية التنمية والسياسات المتبعة .

وبالتالى يقوم البحث على افتراض أن تحدث خلال عملية استهلاك النفط باعتباره وقود للتنمية ، إعادة هيكلة الاقتصاد القومى بحيث يتغير بنيانه لكى ينمو ويتقدم من خلال هيكل جديد غير نفطى بعد انتهاء المرحلة النفطية ، مع افتراض آخر ، هو أن عملية إعادة الهيكلة من المتصور أنها لم تكن غائبة عن فكر المخطط وصانع القرار .

ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء على التغيرات الهيكلية التى حدثت فى الاقتصاد الليبى خلال الفترة ١٩٧٠ -١٩٩١ للتعرف على ما إذا كان هذا الاقتصاد قد تغير هيكله بالدرجة الواجبة أم أن الوضع يحتاج الى المزيد من إعادة هيكلة الاقتصاد القومى ليتهيأ الى المرحلة القادمة ما بعد هيمنة النفط . وبالتالى إعطاء التصور العام لجوانب إعادة الهيكلة فى المستقبل الذى يجب الاستعداد له من الآن .

وفى أطار منهج إستقرائى تحليلى يعتمد على عدد من المؤشرات الإحصائية والبيانات والمعلومات المتاحة يحاول البحث تناول عدد من الجوانب هى على الترتيب :

أولا : تطور إجمالى الاستثمارات المنفذة ومدى الحاجة الى إعادة الهيكلة .

ثانيا : توزيع إجمالى الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية .

ثالثا : التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الليبى خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١ .

رابعا : محاور إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى .

وينتهى بالخلاصة ورصد أهم النتائج وإبداء تصور للعلاج من خلال التوصيات .

أولا : تطور الاستثمارات المنفذة ومدى الحاجة الى إعادة الهيكلة :

تشير البيانات المتاحة الى أن الاقتصاد الليبى نفذ خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩١ ثلاث خطط للتنمية وتسع ميزانيات للتحول [٣] بإجمالى مخصصات أو استثمارات مخططة بلغت تقريبا ٣٢,٥ مليار دينار [٤] وبنسبة تنفيذ وصلت فى المتوسط ٨٣,٩ ٪

ومن ثم تصبح الاستثمارات المنفذة التى أنفقت فعلا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجماهيرية الليبية حوالى ٢٧,٤ مليار دينار ، ويوضح ذلك الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى الذى يقارن بين الاستثمارات المخططة والاستثمارات المنفذة خلال الفترة محل الدراسة .

ويلاحظ من الجدول أيضا ، أن تلك الاستثمارات الإجمالية المنفذة البالغة ٢٧,٤ مليار دينار ، قد تمت على مراحل وفترات كانت الزيادة أو الانخفاض فيها تتوقف على الزيادة أو الانخفاض فى الإيرادات أو العائدات النفطية . ويمكن استنتاج ذلك من تتبع أرقام تلك الفترات ، فالفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٢ نفذت فيها استثمارات إجمالية بلغت ٨, . مليار دينار . وعندما بدأت الفورة النفطية الأولى [٥] بارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ زادت الاستثمارات المنفذة خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٥ الى ٢,٣ مليار دينار ثمقفزتت الى ٨,٣ مليار دينار فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، ووصلت فى الفورة النفطية [٦] الثانية الى ١٠,٧ مليار دينار وهى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، إلا أنها انخفضت الى ٥,٣ مليار دينار فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩١ بالمقارنة بالفترة السابقة مباشرة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، حيث بدأ الاتجاه التنازلى السريع للعائدات النفطية خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩١ بسبب انخفاض الأسعار والكميات المنتجة والمصدرة فى نفس الوقت .

ولعل تلك النتائج تشير الى مدى المخاطر التى تحيط بمسيرة التنمية وتقع بآثارها عليها والتى يحدثها الاعتماد الكبير على قطاع النفط وحده فى قيادة تلك المسيرة التنموية . بل تلفت الأنظار إلى ما يتطلبه الوضع من إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى لكى يسير فى إطار تنموى يقل فيه الاعتماد الكبير على عائدات النفط فى تمويل النشاط الاستثمارى ويؤدى الى تعبئة المزيد من الموارد من المصادر الأخرى لتمويل التنمية .

وتبرز الحاجة أيضا الى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى من النظر الى البرنامج الثلاثى لخطة التحول ١٩٩٤ - ١٩٩٦ وما نلمحه فيه (أنظر الجدول رقم ٢ فى الملحق الاحصائى) حيث يقدر بحوالى ٦,٢ مليار دينار إلا أنه يعتمد فى تمويله على الموارد النفطية بنسبة ٤٣٪ ، وعلى الموارد غير النفطية الداخلة فى الميزانية العامة بنسبة ٣٦٪

بل وعلى موارد من خارج الميزانية العامة بنسبة ٢١٪ مما يشير الى الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص بنموذجه المعروف فى النظام الجماهيرى للمشاركة فى عملية التنمية .

وقد يدعم هذه الاتجاهات المستقبلية إعادة الهيكلة المطلوبة ، لأن الموارد النفطية لازالت تمثل نسبة كبيرة فى تمويل التنمية بالرغم من تحقيق نتائج جيدة فى التكوين الرأسمالى ، والنمو الاقتصادى وتوسيع قاعدة الإنتاج، بالاضافة الى ذلك، هناك حاجة إلى الاعتماد على الموارد غير النفطية ومشاركة القطاع الخاص فى تمويل التنمية .

ثانيا : توزيع إجمالى الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية :

لعل من الملاحظ أن التحليل المتعلق بتطور إجمالى الاستثمارات المنفذة ومصادر تمويلها خلال الفترة محل الدراسة ، وقد انتهى إلى نتيجة هامة مؤداها أن المزيد من إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى هى عملية ضرورية ، حتى يزداد الاعتماد على الموارد غير النفطية فى تمويل التنمية . إلا أنه من ناحية أخرى يلاحظ أنه تم الدفع بقدر كبير من الاستثمارات [٧] فى شرايين الاقتصاد الليبى كان مصدرها الرئيسى الموارد النفطية . لذلك يبدو من الضرورى القاء الضوء على توزيع تلك الاستثمارات على القطاعات والأنشطة الاقتصادية لما نتوقعه من إحداثها لتغيرات هيكلية فى بنيان وهيكل الاقتصاد الليبى فى إطار السياسات الاقتصادية المصاحبة لعملية التنمية فى تلك الفترة .

وبالرجوع إلى الجدولين رقم (٣) ، (٤) فى الملحق الاحصائى ، يتضح أن تلك الاستثمارات المنفذة من خلال خطط التنمية والبالغة ٢٧,٣ مليار دينار قد وزعت على القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة على النحو التالى :

١ – أن القطاعات السلعية التى من المفترض أن يكون من بينها البديل لقطاع النفط أو هى مجتمعة قد تكون البديل ، حصلت على ٣٤,٧ ٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذة (قطاع الزراعة ١٧,٦٪ ، قطاع الصناعة ١٧٪ ، الثروة البحرية ١, ٪) .

٢ – ان القطاعات المولدة للطاقة حصلت على ١٣,٨ ٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة (قطاع النفط والغاز ٣,٥ ٪ ، قطاع الكهرباء ١٠,٣ ٪) .

٣ – ومن ناحية أخرى ، حصلت القطاعات الخدمية فى مجموعها على ٥١,٥ ٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذة [٨] .

ولعل ذلك يشير إلى أن هناك جهوداً كبيرة قد بذلت وأهتماماً متزايداً قد أعطى فى مجال التنمية الزراعية والتنمية الصناعية مع عدم الاهتمام بقطاع الثروة البحرية ، ورغم ذلك فإن القطاعات الخدمية استحوذت على النسبة الأكبر من الاستثمارات المنفذة حيث حصلت فى مجموعها على ٥١,٥ ٪ مقابل ٤٨,٥ ٪ للقطاعات السلعية . وإذا تم استبعاد القطاعات المولدة للطاقة فإن نصيب القطاعات السلعية يصل إلى ٣٤,٧ ٪ فقط من اجمالى الاستثمارات المنفذة .

وقد يرتبط ذلك بمراحل التنمية التى مر بها الاقتصاد الليبى خلال تلك الفترة التى تتطلب إقامة بنية أساسية قوية وقاعدة اقتصادية للتجهيز لمرحلة الانطلاق ، وقد يكون ذلك راجعا أيضا الى عوامل فنية ترتبط بالطاقة الاستيعابية لقطاعى الزراعة والصناعة لتقبل المزيد من الاستثمارات [٩] ، بل قد تكون هناك عوامل أخرى .

وتجدر الاشارة الى أن هذه الاستثمارات التى تم تنفيذها خلال الفترة محل الدراسة ، كان يصاحبها مجموعة من السياسات الاقتصادية النقدية والمالية وغيرها ، ويتخللها عدد من الأهداف الاستراتيجية لم تخل من وجود محاولة لتحقيق هدف تنويع الاقتصاد القومى وإنهاء الاعتماد على النفط فى تمويل التنمية وبالتالى توليد المزيد من الموارد غير النفطية ، إلا أنه يبدو أن هذا الهدف لم يتحقق كما كان مأمولا حيث تناقض مع باقى التوجهات التنموية فى تلك الفترة كما توصلت إلى ذلك أحد الدراسات فى هذا المجال [١٠].

ولعل ذلك يشير إلى أهمية اتجاه البحث فى المزيد من إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى فى المرحلة القادمة ، بما يتضمنه ذلك من إحداث التغيرات الهيكلية الملائمة ، وما تعنيه من ضرورة إجراء تعديلات جوهرية فى التوجهات التنموية والسياسات الاقتصادية المتبعة .

ثالثا : التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١ :

يمكن تتبع التغيرات الهيكلية التى حدثت فى الاقتصاد الليبى خلال الفترة محل الدراسة ، فى ظل توقع ما قد تكون قد أحدثته الاستثمارات المنفذة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية من تغير فى الاوزان النسبية لتلك القطاعات وبالتحديد مقدار مساهمة كل قطاع فى الناتج المحلى الإجمالى .

هذا بالاضافة الى ما قد تكون قد أدت إليه السياسات الاقتصادية الأخرى من المشاركة فى صياغة هذه التغيرات الهيكلية ، مع الأخذ فى الاعتبار ما مر به النظام الاقتصادى والاجتماعى من تغيرات جذرية [١١] حدثت عبر أربع مراحل من التحول الاقتصادى والاجتماعى منذ قيام ثورة الفاتح ؛ حيث اتسمت المرحلة الأولى ١٩٦٩ - ١٩٧٥ ، بانهاء النفوذ الأجنبى والسيطرة على شركات النفط ، بينما تخللت المرحلة الثانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠ عملية التحول الاشتراكى الجماهيرى بداية من التنظير لهذا التحول، حيث ظهر الكتاب الأخضر، وإنتهاء بتشكيل اللجان الشعبية على أوسع نطاق لتزحف على ما تبقى من القطاع الخاص فى شكله التقليدى ، وحتى القطاع العام لتشرف على تسيير مؤسساته الانتاجية والادارية ، ثم الانتقال الى المرحلة الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ التى بدأت بجمهرة النظام بكامله حيث تحول النشاط الاقتصادى بكامله ليدار من قبل اللجان الشعبية ، وانتهت بإرساء دعائم وأركان النظام الجماهيرى، ثم الدخول فى المرحلة الرابعة منذ عام ١٩٨٦ إلى ١٩٩١ وحتى الوقت الحاضر لتمثل المراجعة التاريخية للمسيرة التنموية حيث يلاحظ العديد من الاجراءات تتخذ والمناقشات تدور ، حول إعادة تقييم دور القطاع العام وتوسيع المساهمات والمشاركات الفردية وخلق الكيانات المستقلة وإعادة توزيع الثروة مباشرة لإطلاق الحوافز واصلاحات فى مجال التعليم والصحة والوظيفة العامة ، بل محاولة تبنى سياسات نقدية إصلاحية ، مثل مناقشة مدى إمكانية تحرير الدينار الليبى [١٢] وإصلاح الجهاز المصرفى ، بالاضافة الى محاولة تبنى سياسات مالية وتجارية وسعرية تتسم بالتوجه نحو إجراء المزيد من الاصلاحات الاقتصادية لكى تصبح المنظومة الجديدة أكثر كفاءة .

وفى ضوء كل هذه الجوانب يمكن رصد أهم التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الليبى من خلال المؤشرات التالية [١٣] .

١ - مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي :

يشير الجدول رقم (٥) فى الملحق الاحصائى الى مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى [١٤] فى عام ١٩٧٠ بالمقارنة بعام ١٩٩١ ومنه يمكن ملاحظة الآتى :

١/١ زادت مساهمة قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك والثروة البحرية فى الناتج المحلى الاجمالى من ٢,٦ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥,٤٪ عام ١٩٩١ وهى زيادة ضعيفة بالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت من أجل إحداث تنمية زراعية على أرض الجماهيرية تحقق أهداف طموحة وتكون من المحاور الرئيسية للتحول فى هيكل الاقتصاد الليبى . ويبدو أن هناك معوقات وقيود تحول دون تحقيق ذلك ، بل أن هناك عدة تفسيرات لهذه الظاهرة ، منها موسمية الانتاج الزراعى ، وبدائية الأساليب الانتاجية المتبعة ، [١٥] ومنها عدم التناسب بين القوى العاملة والأرض وقلة الأراضى الجيدة [١٦] وغيرها من التفسيرات .

٢/١ أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية (والتعدين) فى الناتج المحلى الاجمالى زادت من ١,٨ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٨,١ ٪ عام ١٩٩١ ، وهى زيادة ليست كبيرة بالرغم من الجهود الجبارة التى بذلت والانجازات الهامة التى تحققت فى مجال التنمية الصناعية ، وبالتالى يمكن القول أن تلك المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى ليست على مستوى الطموحات المنتظر تحقيقها من القطاع الصناعى. ويبدو ان استراتيجية التصنيع التى اتبعت لم تخدم هدف إعادة الهيكلة بالدرجة المطلوبة [١٧] طبقا لمؤشر مدى المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى .

٣/١ يتضح من الجدول رقم (٥) أيضا ، أن مجموع مساهمة كل من قطاع الزراعة وصيد الأسماك والثروة البحرية وقطاع الصناعة زادت من ٤,٤ ٪ عام ١٩٧٠ الى ١٣,٣ ٪ عام ١٩٩١ فى الناتج المحلى الاجمالى وهى زيادة لا تتناسب مع الدور المنتظر أن تلعبه تلك القطاعات فى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى .

٤/١ يلاحظ من ناحية أخرى ، إنخفاض مساهمة قطاع النفط والغاز فى الناتج المحلى الاجمالى من ٦٣,١ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٠,٦ ٪ عام ١٩٩١ ، ويبدو أن هذا الانخفاض لم ينعكس بوضوح فى شكل تحولات هيكلية لصالح قطاعى الزراعة وصيد الأسماك والثروة البحرية والصناعة ، وعلى ما يبدو أن هذا الانخفاض قد يرجع الى انخفاض عائدات النفط بعد منتصف الثمانينات من ناحية ، ومن ناحية أخرى قد يكون التحول الهيكلى الذى حدث هو فى صالح القطاعات الخدميةبدرجة أكثر ، بالإضافة إلى ازدياد الوزن النسبى لقطاعى الكهرباء والتشييد . فمن ناحية يلاحظ أن قطاع الكهرباء زادت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى من ٠,٥ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢,١ ٪ عام ١٩٩١ ، بالإضافة إلى زيادة مساهمة قطاع التشييد فى الناتج المحلى الإجمالى من ٦,٨ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٦ ٪ عام ١٩٩١ . ومن ناحية أخرى زادت مساهمة القطاعات الخدمية فى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٥ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤١,٧ ٪ عام ١٩٩١ .

ولعل الخلاصة التى يمكن الوصول اليها طبقا لما أظهره مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى ، تتلخص فى أن التغيرات الهيكلية التى أحدثتها خطط التنمية من خلال الاستثمارات المنفذة والاستراتيچيات والسياسات المتبعة ، كانت ممثلة ومبلورة فى شكل زيادة مساهمة القطاعات السلعية وبالتحديد الزراعة والثروة البحرية والصناعة . وأن إنخفاض مساهمة قطاع النفط والغاز فى الناتج المحلى الاجمالى لم يكن مقابله زيادة مساهمة تلك القطاعات بالدرجة المطلوبة فى الناتج المحلى الاجمالى ، بل كان يرجع بالضرورة، الى انخفاض العائدات النفطية.

ولعل ما يؤيد ذلك أنه عندما لم تستطع تلك القطاعات موازنة الانخفاض فى قيمة مساهمة القطاع النفطى فإن ذلك أدى إلى انخفاض قيمة الناتج المحلى الاجمالى نفسه، وتكفى الاشارة الى أن الناتج المحلى الاجمالى كان يبلغ عام ١٩٨٠ حوالى ١٠ مليار دينار ، إلا أنه أصبح ٨ مليار دينار عام ١٩٨٣ ، بل وصل إلى ٧ مليار دينار عام ١٩٨٩[١٨] .

وكل ذلك يعنى أن إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى لم تكن بالدرجة المطلوبة طبقا لمؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى ، بدليل المساهمة الضعيفة لقطاع الزراعة والثروة البحرية ، وقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى والتى لم تعوض الانخفاض الذى حدث فى مساهمة قطاع النفط والغاز فى الناتج المحلى الاجمالى، زد على ذلك أن التغيرات الهيكلية مالت بدرجة أكثر نحو القطاعات الخدمية، وهو ما يعنى أن جهودا لازالت مطلوبة يجب أن تبذل لإحداث المزيد من إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى .

٢ - **مساهمة كل من القطاع العام والخاص فى التنمية :**

تشير البيانات المتاحة الى أن مساهمة القطاع العام فى تنفيذ الاستثمارات بلغت حوالى ٩٠٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذة فى الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بعد أن كانت تلك المساهمة ٦٩ ٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذة فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٢[١٩] .

ولعل ذلك يشير ، إلى جانب التطورات الأخرى ، إلى أنه مع سيطرة قطاع النفط على تمويل التنمية فقد تحمل القطاع العام العبء الأكبر من أعباء التنمية بل يكاد يكون العبء الكلى بعد استقرار النظام الجماهيرى الجديد وإجراء عمليات التأميم الواسعة ودخول النظام الاقتصادى المرحلة الثالثة [٢٠] من تغيراته الجذرية والتى اختفى فيها تقريبا دور القطاع الخاص التقليدى والمشاركة من جانب الأفراد فى تحمل جزء من عبء التنمية .

ويبدو أن الهدف الاستراتيجى ، وراء هذا التغير الهيكلى ، كان السعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال وتوزيع عائد التنمية لكل الجماهير، إلا أنه فى إطار المراجعة التاريخية للمسيرة التنموية خاصة فى السنوات الأخيرة ، فقد بدأ الدفع بالقطاع الفردى الخاص ، من أجل زيادة مساهمته وفعاليته فى النشاط الاقتصادى .

ولعل فى ذلك ما ينبئ عن تحولات وتوجهات جديدة للمجتمع العربى الليبى تهدف فيما يبدو الى الانتقال التدريجى والمنظم من الملكية العامة لوسائل الانتاج الى الملكية الجماعية المساهمة والفردية والدفع بالمواطنين لاقامة الشركات الجماعية المساهمة ،

فى العديد من المجالات الزراعية والصناعية والرعوية وغيرها من المجالات الانتاجية والخدمية التى يسمح القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ بمزاولتها بل وغيره من القوانين والإجراءات الأخرى [٢١].

٣ - التغيرات فى هيكل القوى العاملة :

يبدو أن الاستثمارات والنفقات التى وجهت الى قطاع التعليم والبحث العلمى بالاضافة الى ما اتيح من فرص عمل فى القطاعات المختلفة للمتعلمين وغير المتعلمين ، قد أحدثت تغيرا هيكليا فى الهيكل النسبى للقوى العاملة الليبية ، وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (٦) بالملحق الاحصائى ، حيث يتضح أن العدد الكلى للقوى العاملة زاد من ٤٣٣,٥ ألف مشتغل عام ١٩٧٠ إلى ١ مليون و ١٢,٥ ألف مشتغل عام ١٩٩١، بل والأهم هو تحول الهيكل النسبى ، للقوى العاملة لصالح الليبيين حيث زادت نسبة الليبيين فى هيكل القوى العاملة من ٨٨,٥٪ عام ١٩٧٠ الى ٩١,٦ ٪ عام ١٩٩١ ، ومن ناحية أخرى انخفضت نسبة غير الليبيين من ١١,٥ ٪ عام ١٩٧٠ الى ٨,٤ ٪ عام ١٩٩١ .

ولعل ذلك يشير إلى أن التغيرات فى هيكل القوى العاملة من هذا المدخل تعتبر إيجابية الى حد كبير .

بالاضافة إلى ذلك فإن النظر الى الجدول رقم (٧) من الملحق الاحصائى الذى يوضح هيكل القوى العاملة الليبية حسب القطاعات الاقتصادية يمكن ملاحظة عدد من التغيرات فى هيكل القوى العاملة الليبية لعل من أهمها :

١/٣ إنخفاض نسبة المشتغلين فى قطاع الزراعة من ٢٩,١ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٨,١ ٪ عام ١٩٩١ .

٢/٣ زيادة نسبة المشتغلين فى قطاع الصناعة من ٤,٧ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٠٪ عام ١٩٩١ ، وهو تحول غير كاف إذا تم الأخذ فى الاعتبار أن قطاع الصناعة من المتصور أن يلعب دور هام فى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى مستقبلا ، وفى هذا الإطار يقترح البعض ضرورة أن تصل تلك النسبة إلى ١٠ ٪ من عدد السكان حتى يمكن الحديث عن وجود تغيير هيكلى فى الاقتصاد القومى يجعل الدولة بلدا صناعيا [٢٢] ومن الواضح أن نسبة المشتغلين فى قطاع

الصناعة تبعد كثيرا عن هذه النسبة . ومن ناحية أخرى فإن هذا الوضع يشير الى أن قطاع الصناعة لم يكن مستوعبا للعمالة بالدرجة المطلوبة .

٣/٣ بالاضافة إلى ذلك يشير الجدول رقم (٧) الى ازدياد نسبة المشتغلين فى قطاع التشييد من ١١,٣ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٥ ٪ عام ١٩٩١ وهو تحول فى هيكل العمالة على مستوى القطاعات السلعية فى صالح قطاع التشييد ، أى يمكن القول أن التحول فى هذا النطاق كان يميل نحو قطاع التشييد .

٤/٣ انخفضت النسبة الاجمالية للمشتغلين فى القطاعات السلعية من ٥٠,٢ ٪ عام ١٩٧٠ الى ٤٧,٦ ٪ عام ١٩٩١ . ويبدو أن ذلك التحول كان فى صالح القطاعات الخدمية .

٥/٣ زادت النسبة الاجمالية للمشتغلين فى القطاعات الخدمية من ٤٩,٨ ٪ عام ١٩٧٠ الى ٥٢,٣ ٪ عام ١٩٩١ ، وكان التحول الملحوظ فى هيكل القوى العاملة على مستوى القطاعات الخدمية ظاهرا فى زيادة الوزن النسبى للعاملين فى الخدمات التعليمية ، حيث زادت نسبة عدد المشتغلين فى هذا القطاع من ٨,٢٪ عام ١٩٧٠ الى ١٥,٧ ٪ عام ١٩٩١ .

والخلاصة ، فإن هذه التغيرات فى هيكل القوى العاملة الليبية إذا كانت ايجابية ، فى بعضها ، فإن مزيدا من التحولات فى هيكل القوى العاملة مازالت مطلوبة وخاصة تلك المتعلقة بزيادة نسبة المشتغلين فى قطاع الصناعة ، أو تلك المتعلقة بتحويل العمالة غير المنتجة ، وخاصة التى تعمل فى القطاعات الخدمية ، الى عمالة منتجة تعمل فى القطاعات السلعية، بل هناك حاجة للتركيز على زيادة العمالة الفنية المدربة لتكون القاعدة التى تقوم عليها إعادة الهيكلة فى المستقبل .

٤ – التغيرات في هيكل التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

لعل أهم ما يلاحظ على التجارة الخارجية الليبية ، أنها تمثل وزن كبير فى الاقتصاد الليبى وبالتالى لها أهمية كبيرة لهذا الاقتصاد ، مع ملاحظة أن قطاع النفط هو الذى يبرز هذا الوزن وتلك الأهمية ، فالصادرات تكاد تكون معظمها صادرات نفطية والواردات تغطى من الموارد النفطية .

ورغم الجهود التى بذلت من أجل إحداث تغييرات هيكلية فى هيكل التجارة الخارجية تبرز دور القطاعات الأخرى ، إلا أنه يبدو أن هناك جهودا لازالت يجب أن تبذل للوصول إلى إعادة الهيكلة المطلوبة .

ويمكن رصد أهم النتائج فى هذا المجال من خلال الجدول رقم (٨) فى الملحق الاحصائى ، الذى يوضح الآتى :

٤ / ١ أن النسبة الإجمالية للتجارة الخارجية من الناتج المحلى الإجمالى كانت ٨ر٨١ ٪ عام ١٩٧٠ إلا أنها انخفضت إلى ٣ر٥٢٪ عام ١٩٩١ . وقد يرجع ذلك إلى انخفاض العائدات النفطية (قارن بين عام ١٩٨٠ حيث كانت النسبة ٧ر٨٢٪ وعام ١٩٨٥ حيث وصلت إلى ١ر٥٣٪ ، بل وعام ١٩٩١ حيث بلغت ٣ر٥٢٪) هذا بالإضافة إلى تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات خلال تلك الفترة .

إلا أنه يلاحظ رغم انخفاض النسبة الاجمالية للتجارة الخارجية من الناتج المحلى الاجمالى إلى ٣ر٥٢٪ ، فإنها لازالت تمثل وزنا وأهمية كبيرة فى الاقتصاد الليبى ويبدو أن كل المطلوب هو إعادة هيكلة التجارة الخارجية الليبية.

٤ / ٢ أن نسبة الصادرات انخفضت من ٤ر٦٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤ر٣٥٪ عام ١٩٩١ من الناتج المحلى الاجمالى، ويرجع هذا إلى انخفاض العائدات النفطية اساسا ، بالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن القطاعات الاقتصادية الأخرى فشلت فى زيادة الصادرات غير النفطية حيث تشير البيانات إلى أن الصادرات النفطية فى عام ١٩٩١ ، مازالت تمثل النسبة الأكبر من إجمالى الصادرات السلعية حيث بلغت ٩٢٪ تقريبا، بينما لا تمثل الصادرات الزراعية والصناعية ، وغير النفطية عموما إلا نسبة قليلة تصل إلى ٨٪ [٢٣] ، ولعل ذلك يعنى أن الاقتصاد الليبى لم يستطع أن ينوع من صادراته ، أى إعادة هيكلة صادراته كما كان متوقعا ، ومازال هذا الهدف أملا تسعى كل الجهود لتحقيقه.

٣/٤ أن نسبة الواردات السلعية من الناتج المحلى الاجمالى زادت من ١٥,٤ ٪ عام ١٩٧٠ الى ١٦,٧ ٪ عام ١٩٩١ وبالتالى لم تتغير تغيرا جوهريا ، وقد يرجع ذلك الى نجاح استراتيجية الاحلال محل الواردات فى زيادة الناتج المحلى من بعض السلع والخدمات ، بالاضافة الى تنفيذ مجموعة من القيود الكمية المباشرة Quantitative restrictions للحد من الواردات وقد اتخذت تلك الاجراءات لضغط الواردات فى ظل تراجع وانخفاض العائدات النفطية ، ويرجح أن تكون هذه الاجراءات أكثر تأثيرا فى جعل نسبة الواردات السلعية من الناتج المحلى الاجمالى لا تتغير بدرجة كبيرة .

وأهم ما يلاحظ فى هذا المجال ، أن مساهمة الواردات السلعية فى إجمالى الطلب المحلى كانت ١٢٪ عام ١٩٧٠ إذا ما اعتبر الطلب المحلى هو مجموع العرض المحلى والواردات السلعية ، أى أن الواردات السلعية هى عبارة عن سد الفجوة بين الطلب والعرض المحليين (٢٤) ، وعلى نفس المنوال انخفضت تلك النسبة عام ١٩٩١ إلى ٤٥ ٪ وإذا كان هذا يحمل تغير فى هيكل الواردات ، فإن تلك النسبة عام ١٩٩١ لازالت كبيرة، مع الأخذ فى الاعتبار ان انخفاضها فى هذا العام يرجع الى حد كبير الى القيود الكمية المباشرة التى اتبعت أكثر مما يرجع الى زيادة الانتاج المحلى السلعى فى قطاعى الزراعة والصناعة على وجه التحديد .

ويؤيد ذلك النظر الى هيكل الواردات من حيث نوعية السلع الذى يوضحه الجدول رقم (٩) من الملحق الاحصائى ، حيث يشير الى انخفاض الواردات الاستهلاكية من ٣٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٪ عام ١٩٩١ ، بينما ظلت الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة دون تغيير يذكر حيث كانت ٣٣,٦٪ عام ١٩٧٠ ووصلت الى ٣٢٪ عام ١٩٩١ بينما زادت مساهمة الواردات من الآلات والمعدات (السلع الاستثمارية) من ٢٩,٦ ٪ عام ١٩٧٠ الى ٤٣٪ عام ١٩٩١ . ودلالة هذه التغيرات تتلخص فى أنه إذا كانت عملية ترشيد الواردات الاستهلاكية قد نجحت الى حد ما ، إلا أن استراتيجية الإحلال محل الواردات لم تنجح كثيرا فى تغيير هيكل الواردات ، بدليل ثبات نسبة المواد الخام والسلع الوسيطة تقريبا ، وزيادة نسبة الآلات والمعدات خلال نفس الفترة .

وتجدر الاشارة الى أن النظر إلى ميزان المدفوعات فى صورته الاجمالية يشير الى أن الموارد من النقد الأجنبى لم تتنوع بالدرجة المطلوبة ، حيث تنتهى بعض الدراسات فى هذا المجال [٢٥] الى أن عائدات الاستثمارات الخارجية الليبية النابعة من الفوائض النفطية هى المورد الوحيد تقريبا بعد الايرادات النفطية وباقى المصادر الأخرى والموازين تشير إلى وجود عجز، وتبقى الآمال معقودة على بحث مدى إمكانية تنويع تلك الموارد وزيادة الموارد غير النفطية ، خاصة فى مجال الخدمات مثل الخدمات السياحية والخدمات الملاحية ، وتجارة العبور وغيرها، أو قد تكون فى شكل تشجيع الاستثمارات المباشرة القادمة الى داخل الجماهيرية الليبية ، أى إحداث المزيد من إعادة الهيكلة على مستوى ميزان المدفوعات ككل .

رابعا : محاور إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي :

لعل تحليل أهم التغيرات الهيكلية التى حدثت فى الاقتصاد الليبى ما بين ١٩٧٠ و ١٩٩١ ، يشير إلى أن جهود التنمية كانت كبيرة ، بل أن الدراسات فى هذا المجال أشارت إلى أن تلك الجهود كانت تحاول أن تحقق أهداف استراتيجية على الأقل تخللتها خطط التنمية عند وضعها [٢٦] كان من أهمها العمل على تنويع مصادر الدخل بحيث يقل الاعتماد تدريجيا على قطاع النفط فى توليد الدخل وبالتالى إحلال القطاعات السلعية بدلا منه وخاصة الصناعة والزراعة .

ويبدو أن هذا الهدف لم يتحقق بالصورة المطلوبة وقد يكون ذلك راجعا بالدرجة الأولى إلى مراحل التنمية التى مر بها الاقتصاد الليبى والقيود التى وضعتها متطلبات تجهيزه إلى مرحلة الانطلاق التى تستند على قاعدة اقتصادية من بنية أساسية واستكمال هياكل الانتاج الصناعى والزراعى لتؤتى الثمار المرجوة منها بعد ذلك ، هذا بالاضافة إلى الاتجاه نحو توفير العديد من الخدمات فى مجال التعليم والصحة والمرافق وغيرها .

ومن ناحية أخرى ، قد يرجع ذلك إلى الاتجاه نحو التجهيز لزيادة مشاركة الليبيين فى برامج التنمية ، إلى جانب بعض المشاكل التى يعانى منها قطاع الصناعة وقطاع الزراعة، ويكفى الاشارة فى هذا المجال الى أن احدى الدراسات أشارت الى أن مرونة الانتاج المحلى محدودة جدا سواء كان انتاجا صناعيا أو زراعيا [٢٧] .

بل يشير البعض إلى أنه رغم ان هدف خطط التنمية كان زيادة مساهمة قطاع الصناعة والزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى ، إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن . فبالرغم من أن القيمة المضافة للقطاعين فى تزايد مستمر سنة بعد أخرى بالأسعار الجارية إلا أن معدلات النمو الحقيقية فى هذين القطاعين غير معروفة لعدم توفر البيانات التى تستبعد أثر التغير فى الأسعار [٢٨] وكل ذلك يؤيد أن القطاعين يعانيان من مشكلات كثيرة تحتاج إلى المزيد من الجهد لتحقيق هدف المشاركة الحقيقية لكلا القطاعين فى زيادة الموارد غير النفطية .

وقد يكون هذا التطور وتلك التغيرات لها ما يبررها فى المراحل السابقة رغم أنها بعدت كثيرا عن هدف تنويع مصادر الدخل الذى يقل من خلاله الاعتماد التدريجى على قطاع النفط فى توليد الدخل وإحلال القطاعات السلعية محله . إلا أنه فى ظل التحديات والمخاطر التى يواجهها الاقتصاد الليبى من جراء الاعتماد على قطاع النفط وحده فى إحداث التنمية ، فإن الأمر يتطلب وضع استراتيجية للتنمية تؤدى فى المستقبل القريب والبعيد الى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى بحيث يتحول الى اقتصاد يقوم على ركائز اقتصادية فى بنيانه ونموه لا تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع النفط وحده فى قيادة عملية التنمية ، بل تعتمد على القطاعات الأخرى وعلى الأخص القطاعات السلعية التى من المتصور أن تكون البديلة لقيادة عملية التنمية فى المستقبل ، فى مرحلة ما بعد النفط ، وقد يتطلب ذلك إعادة تحديد أدوار كل من القطاع العام والخاص ، وإحداث تغيرات فى هيكل العمالة وإعادة هيكلة التجارة الخارجية وما يصاحب كل ذلك من السياسات الاقتصادية الملائمة ويبدو أن ذلك يتطلب إلقاء الضوء على المحاور التالية :

١ - إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية :

لعل من المتصور أن تقوم إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية على أساس تحديد قطاع قائد [٢٩] لعملية التنمية يكون بديل لقطاع النفط ، وبالبحث فى هذا المجال يبدو أن قطاع الصناعة هو المرشح لهذا الدور ، حيث يمكن من خلاله إحداث آثار أمامية وخلفية داخل الاقتصاد القومى تؤدى إلى امتلاك هذا الاقتصاد مقومات نموه الذاتية،

حيث من الممكن فى إطار علاقات التشابك القطاعى أن تقوم صناعات مختلفة مدخلاتها تأتى من القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الثروة البحرية ، بل وقطاع النفط ، ومخرجاتها هى منتجات تؤدى الى مواجهة الطلب الملحى من جانب والطلب الخارجى من جانب آخر ، خاصة إذا أختبرت الصناعات الجديدة وطورت الصناعات القائمة على هذا الأساس لكى تصب فى تحقيق هذا الهدف .

هذا بالاضافة إلى أن التركيز على قطاع الصناعة يتطلب تنمية ليس فقط الصناعات الثقيلة الكثيفة رأس المال بل أيضا الصناعات الخفيفة والصغيرة ، والأهم اختيار الصناعات التى للاقتصاد الليبى ميزة نسبية فيها والتى تخدم هدف التوازن الخارجى ، ولا يخفى ما يؤدى اليه التصنيع من ارتفاع القيمة المضافة بدرجة أكبر بكثير من الاعتماد على القطاعات المنتجة للمواد الأولية والخام مثل الزراعة والنفط .

وفى اطار عملية إعادة الهيكلة للقطاعات الاقتصادية من منظور تدعيم الاتجاه الخاص بقيادة قطاع الصناعة لعملية التنمية وتوليد الموارد غير النفطية ، يبدو من الضرورى الاهتمام بزيادة الانتاج الزراعى بالتوسع الرأسى لزيادة الانتاجية الزراعية والتوسع الافقى لإضافة أراضى جيدة وجديدة للرقعة الزراعية (٣٠)، بل يتطلب الأمر تطوير وتنمية قطاع الرعى وتوجيه الاهتمام والتركيز على استغلال الثروة البحرية التى تتمتع الشواطئ الليبية بميزة نسبية فيها من حيث الوفرة والنوعية ، حيث يلاحظ أن قطاع الثروة البحرية لم يلق الاهتمام الكافى فى المراحل الماضية . بل لا مانع من الاهتمام ببعض القطاعات الخدمية سواء الخاصة بالبنية الاساسية التحتية وكذلك القطاعات الخدمية المولدة للنقد الأجنبى مثل قطاع السياحة الذى لم يلق الاهتمام الكافى أيضا فى الفترات الماضية .

ولعل من الضرورى الاشارة إلى أن الجماهيرية الليبية لديها نقاط الانطلاق نحو السير فى هذا الاتجاه من خلال النظر إلى الجهود التى بذلت قبل ذلك ، ومن الممكن أن يلمح المحلل للتطورات الأخيرة فى الاقتصاد الليبى أنه حدد بالفعل نقاط البداية فى هذا الطريق ولكن الأمر يتطلب المزيد من إعـادة الهيكلة بالصورة المطروحة هنا فى هذا البحث .

٢ - إعادة الهيكلة علي مستوي القطاع العام والخاص :

يأتى مدخل إعادة الهيكلة على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص ، من منطلق أن نمو الاقتصاد القومى لا يقوم على ساق واحدة ، بل من الضرورى السير على ساقين فى طريق التنمية لتحقيق الأهداف المطلوبة ، ومن ناحية أخرى يبدو أن تقليل الاعتماد على النفط تدريجيا يتطلب اطلاق الحوافز فى الاقتصاد القومى بما يسمح للقطاع الخاص أن ينمو وينتعش ، لتعبئة المزيد من الموارد غير النفطية .

ويمكن استنتاج هذا الاتجاه بداية من النظر إلى البرنامج الثلاثى للتنمية فى الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ الذى يقوم تمويله على الاعتماد بدرجة محسوسة على الموارد غير النفطية الآتية ، ليس فقط من القطاع العام ، بل أيضا التى تأتى من القطاع الخاص من خلال تشجيعه ، وتحفيزه ودعوته إلى المشاركة فى تحمل جزء من عبء التنمية .

وقد وضع ذلك ضمن أهدافه عندما أشار إلى ضرورة إعادة تنشيط الاستثمار فى المجال الانتاجى خاصة فى قطاع الصناعة وتشجيع المستثمرين سواء فى القطاع الخاص أو الشركات العامة لهذا الغرض [٣١] بل جعل التمويل الخاص عن طريق أفراد المجتمع والتشاركيات والشركات المساهمة أحد مصادر تمويله .

وتتطلب عملية إعادة الهيكلة فى هذا الاطار ، تحديد أدوار كل من القطاع العام والخاص فلا مانع من الاحتفاظ للقطاع العام بالمجالات والمشروعات الاستراتيجية والأساسية مع توسيع قاعدة الملكية فيه ، ولا مانع أيضا من مشاركة القطاع الخاص فى المجالات والأنشطة الأخرى . ولعل من الضرورى الاشارة هنا إلى أن القطاع الخاص فى الجماهيرية يأخذ شكلا مميزا طبقا للنظام الجماهيرى حيث يطلق عليه قطاع الملكية الجماعية المساهمة والفردية ، ومن المتصور أن يزداد دوره ومشاركته فى المرحلة القادمة من خلال زيادة دفع وتشجيع المواطنين لاقامة الشركات الجماعية المساهمة والتشاركيات المختلفة ، وعلى الأخص فى مجالات الصناعة والزراعة والرعى والخدمات وبصفة خاصة الخدمات السياحية وفى إطار ما سمح به القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ من مجالات وكذلك القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٢ وغيرها من القوانين والقرارات والإجراءات الأخرى [٣٢] .

ولعل ما يشجع على هذا الاتجاه ، أن واقع التجربة والبيانات المتاحة تشير إلى زيادة إقبال الأفراد على المشاركة وبفعالية فى النشاط الانتاجى والخدمى والتى يمكن توضيح أهمها فيما يلى :

١/٢ بلغ عدد الشركات الجماعية المساهمة التى تم إشهارها ٨٨٤ شركة بعدد مساهمين يقدر بنحو ١٦١٥٣ مساهم ، برأس مال مدفوع يزيد عن ٣٦ مليون دينار ، يمثل مدخرات فردية أمكن توظيفها فى العديد من مجالات النشاط الاقتصادى[٣٣] .

٢/٢ اقامة العديد من التشاركيات والمكاتب المتخصصة فى نشاط التصدير ليصل عددها فى نهاية عام ١٩٩١ الى حوالى ١٨٣٥ تشاركية ومكتب تصدير [٣٤] .

٣/٢ فى مجال التصنيع صدر القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٥ [٣٥] الخاص بتنظيم منح الرخص الصناعية للمواطنين لإقامة التشاركيات الصناعية ، حيث تم إشهار ومباشرة الانتاج فى ١٠٢٢٣ تشاركية تمارس نشاطها فى مجالات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والجلود والأثاث والورق والصناعات الكيماوية ومواد البناء والصناعات المعدنية والهندسية ، ويساهم مصرف التنمية فى تمويل تلك التشاركيات . (أعطى ٣٠ مليون دينار لتلك التشاركيات عام ١٩٩١) .

بالاضافة إلى ذلك، أن الاتجاه نحو الخصخصة يمكن أن نلمحه فى القانون رقم (٩) لسنة١٩٩٢ بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية الذى تضمن بعض الأحكام الجديدة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية وتمليك الشركات العامة ، وقد تم الانتهاء من لائحته التنفيذية بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٩٣ [٣٦].

ويدعم هذا الاتجاه ، السعى الى تمليك بعض الوحدات الاقتصادية للقطاع العام للعاملين ، بل والتحول نحو تشجيع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة الى التحول للانتاج واقامة تشاركيات خاصة ، وقد خصص مصرف التنمية ٢٢ مليون دينار لهذا الغرض ، بل وخصص مبلغ ١٥٠ مليون دينار فى الميزانية العامة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ لتمويل ترك العاملين للخدمة فى الجهاز الادارى للدولة [٣٧] .

والخلاصة ، أن إعادة الهيكلة فى هذا المجال قد بدأت خيوطها فى الاقتصاد الليبى وكل المطلوب فى المرحلة القادمة هو تحديد أدوار كل من القطاع العام والخاص فى المجالات الملائمة لكل منهما والدفع بالقطاعين فى إطار معيار الكفاءة الاقتصادية لتحقيق المزيد من التنمية وإعطاء المزيد من الحوافز والفرص لدفع الأفراد للمشاركة فى تلك العملية بهدف تعبئة وتنمية الموارد غير النفطية .

٣ - إعادة هيكلة القوى العاملة :

أشارت تحليلات هيكل القوى العاملة فى الجماهيرية الليبية الى أن هناك تغيرات ايجابية فى هذا الهيكل قد حدثت، إلا أن الإعداد المهنى والتدريب وتوفير العمالة الفنية الماهرة والمهن المتخصصة لتمثل وزن كبير فى هيكل القوى العاملة ، مسألة لازالت تحتاج إلى المزيد من الجهد ، وقد يساعد على الوصول الى ذلك أن النقص فى العمالة المدربة ذات الخبرة ، والعمالة الفنية الماهرة ، يمكن استكماله وبالتالى هو نقص مؤقت خاصة إذا علمنا أن :

١/٣ عدد الطلبة فى المدارس والمعاهد والجامعات بلغ ١,٥ مليون طالبا وطالبة بنسبة تصل إلى ٣٠٪ من إجمالى عدد السكان وهى نسبة مرتفعة .

٢/٣ البناء التعليمى ، أعيد النظر فيه فى الفترة الأخيرة بانشاء المدارس المهنية الثانوية والتخصص المهنى بعد الاعدادية .

٣/٣ الاهتمام الكبير بتوفير وتدريب العناصر الوطنية اللازمة لمختلف القطاعات حيث أقيم خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١ حوالى ٣٩٥ مركزا للتكوين والتدريب الاساسى والمتوسط والمتقدم وتدريب المرأة بطاقة استيعابية بلغت ٥٧ ألف متدرب ومتدربة عام ١٩٩١ ، وفى مجال التدريب أثناء العمل زاد عدد المتدربين من ٥٦٣ متدرب عام ١٩٨٩ إلى ٩٦١٠ متدرب عام ١٩٩١ (٣٨).

وكل تلك المؤشرات تعنى أن إعادة هيكلة القوى العاملة مسألة من الممكن أن تتم بدرجة عالية من النجاح وتتجه بدرجة أكثر إلى توفير الكوادر المتخصصة والعمالة الماهرة التى تمثل قاعدة انطلاق كبيرة فى المرحلة القادمة، وخاصة مع توفير تلك النوعية من العمالة التى تعمل فى القطاعات الانتاجية الصناعية ، والثروة البحرية

والزراعة ، بل وفى قطاعات الخدمات الانتاجية مثل قطاع السياحة، وبالتالى تتلاقى التنمية الاقتصادية مع التنمية البشرية .

٤ - إعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية :

تشير التغيرات الهيكلية فى قطاع التجارة الخارجية إلى أن صادرات النفط رغم انخفاضها فى السنوات الأخيرة ، لازالت هى المسيطرة على هيكل الصادرات السلعية، بالرغم من بوادر التحسن التى بدأت تظهر على الصادرات غير النفطية عام ١٩٩١ المكونة معظمها من منتجات صناعية والباقى منتجات زراعية وثروة بحرية وحيوانية .

ولعل التطور الأخير يشير إلى أن إعادة هيكلة الصادرات يمكن أن تعطى نتائج أفضل فى مجال زيادة الصادرات غير النفطية ، وعلى وجه الخصوص يمكن للقطاع الصناعى أن يؤدى دور هام فى هذا المجال ، يدعمه فى ذلك القطاع الزراعى والرعوى والثروة الحيوانية بالاضافة إلى قطاع الثروة البحرية .

ومن ذلك المدخل ، يبدو أن إعادة هيكلة الصادرات يمكن أن تتم من خلال تبنى استراتيجية للانتاج من أجل التصدير غير النفطى المرتكزة على مجموعة من السلع التى للاقتصاد الليبى ميزة نسبية فيها والمحددة على أسس علمية ، وهنا يمكن أن تبرز مجموعة من السلع الصناعية والزراعية المصنعة ، ومنتجات الثروة الحيوانية ، والثروة البحرية وغيرها لتمثل السلع المؤهلة لزيادة الصادرات غير النفطية .

ويمكن أن يدعم هذا الاتجاه مجموعة من الصادرات غير المنظورة الخدمية ، حيث يبرز قطاع السياحة ليكون أكثر القطاعات تأهلا لزيادة الصادرات الخدمية ، بالاضافة الى قطاع النقل والخدمات الملاحية والتحول نحو تجارة الخدمات بدرجة تعظم الموارد من النقد الأجنبى من هذا الجانب .

وتجدر الاشارة الى أن التحول الى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير غير النفطى يتطلب عدد من الاصلاحات والسياسات التى تدفع وتشجع الصادرات غير النفطية . ولعل من البوادر الحسنة فى هذا المجال ، أن الجماهيرية الليبية أنشأت مجلس تنمية الصادرات عام ١٩٨٩ ، وسمحت للمصدرين بنظام المقايضة والاحتفاظ

بنسبة ٤٠٪ من حصيلة الصادرات لاستخدامها فى استيراد مستلزماتهم [٣٩]. إلا أن الطريق لازال أطول من ذلك ويحتاج إلى اصلاحات وسياسات أشمل لتشجيع وزيادة الصادرات غير النفطية .

ومن ناحية أخرى ، فإن إعادة هيكلة الواردات من المتصور أن تكون فى الاتجاه الذى يخدم عملية إعادة هيكلة الصادرات حيث يمكن إحداث التغيرات فى هيكل الواردات بحيث يؤدى ذلك إلى انخفاض مساهمة الواردات فى إجمالى الطلب المحلى بإقامة مشروعات منافسة للواردات وتطوير القائمة ليتحول جزء منها بعد مرحلة الى تصدير الفائض الى الأسواق الخارجية ، ويعتمد ذلك كله على مدى النجاح فى إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية .

ولعل ذلك يعنى أن إعادة هيكلة التجارة الخارجية ، مسألة ترتبط بمدى التقدم فى إعادة هيكلة القطاعات الأخرى ، ويتوقف نجاح تلك العملية على ضرورة إحداث مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التى تخص الصادرات والواردات وهيكل الحماية والأسعار المحلية والإطار المؤسسى وارتباط كل ذلك بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى من اقتصاد نفطى ، يعتمد فى نموه ، واستهلاكه وإنتاجه وصادراته وارداته على القطاع النفطى ، إلى إقتصاد غير نفطى ، يمتلك مقومات نموه الذاتية ، من خلال تنمية القطاعات البديلة وتجهيزها لتحل محل القطاع النفطى فى قيادة عملية التنمية فى المستقبل ، فى اطار عملية إعادة الهيكلة المطروحة ، بل على هذا الاقتصاد أن يتهيأ من الآن وعلى المدى الطويل ليتحول الى اقتصاد غير نفطى فى مرحلة تكون قد تمت فيها إعادة الهيكلة المطلوبة ويبدو أن ذلك التحدى الحقيقى الذى يواجه الاقتصاد الليبى فى المستقبل .

مع ملاحظة أن إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى تعتمد على مجموعة من السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية وغيرها تؤدى للوصول الى الهدف المراد تحقيقه بشرط أن يتوافر فيها عنصرى التنسيق والكفاءة .

الخلاصة والتوصيات

لعل من الواضح ، أن البحث يركز على مفهوم « إعادة هيكلة الاقتصاد القومى » بما يحمله من ضرورة إحداث تغيرات هيكلية جذرية فى بنيانه لكى يصل إلى وضع أفضل فى المستقبل وبما يتضمنه من تغيير فى استراتيجية التنمية والسياسات المتبعة، وآلية الأداء الاقتصادى وتغيير فى الاوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للنشاط الاقتصادى ومساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى .

ومن هذا المدخل انصبت الدراسة على الاقتصاد الليبى باعتباره اقتصاد نفطى ، فى حاجة الى أن يقل اعتماده تدريجيا على النفط فى مسيرته التنموية وبالتالى إحداث التغيرات الهيكلية فى بنيانه التى تنتهى إلى وجود قطاعات بديلة تقود عملية التنمية بلا نفط ، فى ظل مخاطر الاعتماد على النفط وفى إطار أن استخدام عائدات النفط الخام ما هو إلا استهلاك لرأس مال قومى ، قابل للنفاذ (ينتهى بعد ٥٩ عام تقريبا) .

وبالتالى كان هدف البحث القاء الضوء على أهم التغيرات الهيكلية التى حدثت فى الاقتصاد الليبى ما بين ١٩٧٠ و ١٩٩١ ، للتعرف على ما إذا كانت تلك التغيرات كافية للوصول بالاقتصاد الليبى الى وضع يملك فيه مقومات نموه الذاتية وتنتهى به الى التحول التدريجى الى اقتصاد ينمو بلا نفط أو اقتصاد لا نفطى ، أم أن الوضع لازال يحتاج إلى المزيد من إعادة ، هيكلة الاقتصاد القومى ليتهيأ الى المرحلة القادمة بعد هيمنة النفط .

وقد خلص البحث الى نتيجة إجمالية مؤداها ، أن الاقتصاد الليبى لازال يحتاج إلى إحداث المزيد من التغييرات الهيكلية الملائمة التى تحقق إعادة الهيكلة المطلوبة ، رغم جهود التنمية الكبيرة التى بذلت والاستثمارات الضخمة التى نفذت من ١٩٧٠ – ١٩٩١ (بلغت ٢٧,٤ مليار دينار)، ورغم خطط التنمية التى وضعت والسياسات والأهداف الاستراتيجية التى تضمنتها والتى لم تخل من هدف تنويع مصادر الدخل ، بل يؤيد الحاجة إلى إجراء المزيد من إعادة الهيكلة ما أبرزته آخر خطة تحول ١٩٩٤ – ١٩٩٦ من اتجاه للاعتماد وبشكل كبير على الموارد غير النفطية فى تمويل استثمارات التنمية (بنسبة ٥٧ ٪) .

وقد أعتمدت الدراسة فى الوصول الى ذلك على تحليل عدة مؤشرات أو جوانب هى:

١ - مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى ، حيث اتضح المساهمة الضعيفة لقطاع الزراعة والثروة البحرية والصناعية (٥,٤ ٪ ، ٨,١ ٪ على التوالى من الناتج المحلى الاجمالى) والتى لم تعوض الانخفاض الذى حدث فى مساهمة قطاع النفط فى الناتج المحلى الاجمالى (بلغت ٣٠,٦٪ من عام ١٩٩١ بعد أن كانت ٦٣,١٪ عام ١٩٧٠) زد على ذلك أن التغييرات الهيكلية مالت بدرجة أكثر نحو القطاعات الخدمية .

٢ - مؤشر مساهمة كل من القطاع العام والخاص فى التنمية ، الذى أوضح أن مساهمة القطاع العام فى إجمالى الاستثمارات بلغت أكثر من ٩٠٪ وقد حدث ذلك مع سيطرة قطاع النفط على تمويل التنمية ، وبالتالى تحمل القطاع العام العبء الأكبر من التنمية ، وهو ما يبرز الحاجة الى إعادة الهيكلة فى هذا الجانب من منظور الحاجة الى إعادة توزيع عبء التنمية بين القطاعين وفى إطار تعبئة المزيد من الموارد غير النفطية .

٣ - أما مؤشر الهيكل النسبى للقوى العاملة الليبية ، فقد أشار الى حدوث تغيرات إيجابية فى صالح الليبيين بلغت نسبتهم ٩١,٦ ٪ عام ١٩٩١ من إجمالى القوى العاملة، إلا أن هيكل العمالة على مستوى القطاعات الاقتصادية أوضح أن قطاع الصناعة لم يكن مستوعبا للعمالة ، وأن هناك عمالة غير منتجة فى هذا الهيكل مركزة فى القطاعات الخدمية، وهو ما يبرز الحاجة إلى تزايد العمالة الفنية المدربة والكوادر المتخصصة لتتركز فى القطاعات السلعية وبعض قطاعات الخدمات الانتاجية مثل قطاع السياحة لتكون جزء من إعادة الهيكلة فى المستقبل.

٤ - وبالبحث فى المؤشر الخاص بهيكل التجارة الخارجية والتغيرات التى حدثت فيه، فقد اتضح أنه رغم أن التجارة الخارجية تمثل وزن كبير فى الاقتصاد الليبى (٥٢,٣ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩١) وتكوّن الصادرات الجزء الأكبر منها، تمثل ٣٥,٤ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩١) - إلا أن الصادرات النفطية تمثل أكثر من ٩٢٪ من إجمالى تلك الصادرات مما

يدل على أن الاقتصاد الليبى لم يستطيع إعادة هيكلة الصادرات بالدرجة المطلوبة ، بل لم يستطع أيضا إعادة هيكلة الواردات حيث لم تتغير نسبتها من الناتج المحلى الإجمالى بشكل جوهرى ، بالاضافة الى أن عملية ترشيد الواردات الاستهلاكية إذا كانت قد نجحت الى حد ما بالاجراءات الكمية المباشرة إلا أن استراتيجية الإحلال محل الوردات المتبعة لم تنجح كثيرا فى تغير هيكل الواردات . بل إن ميزان المدفوعات ككل لم تتنوع فيه الموارد من النقد الاجنبى بل ظلت معظمها تتدفق من الإيرادات النفطية أو عائدات الاستثمارات الخارجية النابعة من الفوائض النفطية .

وبناء على تلك المؤشرات والنتائج فإنه يقترح ضرورة وضع استراتيجية للتنمية فى المستقبل تحقق المزيد من إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى، وبإحداث المزيد من التغيرات الهيكلية ليتحول الى اقتصاد يقوم على ركائز إقتصادية فى بنيانه ونموه لا تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع النفط وحده فى قيادة عملية التنمية ، بل تعتمد على قطاعات وعوامل وعناصر أخرى . وهذه الاستراتيجية تبنى على عدة محاور لعل من أهمها :

المحور الأول :

إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية ليكون هناك قطاع قائد (أو أكثر) بديل لقطاع النفط ، ويقترح لذلك قطاع الصناعة ويدعمه زيادة الانتاج الزراعى وتنمية القطاع الرعوى والتركيز على استغلال الثروة البحرية التى تتمتع الشواطئ الليبية بميزة نسبية فيها من حيث الوفرة والنوعية ، مع معالجة المشاكل التى تعوق التقدم فى تلك المجالات. بل لا مانع من إعطاء المزيد من الاهتمام بالقطاعات الخدمية ، سواء الخاصة بالبنية الاساسية أو المولدة للنقد الأجنبى مثل قطاع السياحة وذلك فى إطار تنمية الموارد غير النفطية.

المحور الثانى :

إعادة الهيكلة على مستوى القطاع العام والخاص ، بتحديد أدوار كل قطاع، فلا مانع من الاحتفاظ للقطاع العام بالمجالات والمشروعات الاستراتيجية ، والاساسية مع توسيع قاعدة الملكية فيه ، ولا مانع من مشاركة القطاع الخاص ، فى المجالات

والأنشطة الأخرى ، حيث يتطلب تقليل الإعتماد على النفط تدريجياً ، إطلاق الحوافز في الاقتصاد القومى بما يسمح للقطاع الخاص فى النموذج الجماهيرى ان ينمو وينتعش لتعبئة المزيد من الموارد غير النفطية .

المحور الثالث :

إعادة هيكلة القوى العاملة ، بحيث يتم توفير الكوادر المتخصصة والعمالة الماهرة التى تمثل قاعدة إنطلاق ، وخاصة تلك النوعية التى تعمل فى القطاعات الصناعية والثروة البحرية والزراعة ، بل وقطاعات الخدمات الانتاجية مثل قطاع السياحة لتتلاقى التنمية الاقتصادية مع التنمية البشرية .

المحور الرابع :

إعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية بحيث تزيد الصادرات غير النفطية من القطاع الصناعى ويدعمه القطاع الزراعى والثروة البحرية والثروة الحيوانية، بالاضافة الى زيادة الصادرات غير المنظورة فى القطاعات الخدمية وخاصة قطاع السياحة، أى التوسع فى تجارة الخدمات . ويتم ذلك فى إطار تبنى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير غير النفطى ، التى تبنى على مجموعة من السلع والخدمات التى للاقتصاد الليبى ميزة نسبية فيها، وتعمل فى ظل عدد من السياسات والاصلاحات التى تشجع على زيادة الصادرات غير النفطية، ومن ناحية أخرى فإن إعادة هيكلة الواردات من المتصور أن تكون فى الاتجاه الذى يخدم إعادة هيكلة الصادرات ولعل ذلك يعنى أن إعادة هيكلة التجارة الخارجية عملية ترتبط بمدى التقدم فى إعادة هيكلة القطاعات الأخرى، ويساعد على نجاح ذلك ضرورة إحداث مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التى تمس هيكل الصادرات والواردات وهيكل الحماية والأسعار المحلية، والاطار المؤسسى التى تصب كلها فى عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى .

ومن خلال هذه الاستراتيجية وتلك المحاور من المتصور أنه يمكن تحول الاقتصاد الليبى من اقتصاد نفطى يعتمد فى نموه واستهلاكه وانتاجه وصادراته وارداته على القطاع النفطى ، إلى اقتصاد غير نفطى يملك مقومات نموه الذاتية من خلال تنمية القطاعات البديلة وتجهيزها لتحل محل القطاع النفطى فى قيادة عملية التنمية فى المستقبل، فى اطار عملية إعادة الهيكلة المطروحة التى تدعمها مجموعة من السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية فى الوصول الى الهدف المطلوب بتنسيق وكفاءة.

الملحق الاحصائى
جدول رقم (١)
الاستثمارات المخططة والمنفذة حسب خطط وميزانيات التحول
خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١ (بالمليون دينار) (*)

الاستثمارات / الفترات	الاستثمارات المخططة	الاستثمارات المنفذة	نسبة التنفيذ ٪
١٩٧٠-١٩٧٢	٩٦٩	٧٩١	٨١,٦
١٩٧٣-١٩٧٥	٢٥٨٦	٢٢٠٣	٨٥,٢
١٩٧٦-١٩٨٠	٨٨١٣	٨٢٥٩	٩٣,٧
١٩٨١-١٩٨٥	١١٧٨٠	١٠٦٩٣	٩٠,٧
١٩٨٦-١٩٩١	٨٤٥٠	٥٣٦٧	٦٣,٥
الاجمالى	٣٢٥٩٨	٢٧٣٥٨	٨٣,٩

(*) الدينار يعادل ٣,٣ دولار تقريبا على أساس السعر الرسمى .

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، أضواء على منجزات الاقتصاد الوطنى ، تقرير رقم ٢٢ ، سرت ، ١٩٩٢ .

جدول رقم (٢)
مصادر تمويل إجمالي البرنامج الثلاثى
١٩٩٤ - ١٩٩٦

مصادر التمويل	القيمة بالمليون دينار	الأهمية النسبية لكل مصدر تمويل ٪
الموارد النفطية الداخلة في الميزانية العامة	٢٦٨٥	٤٣
الموارد غير النفطية الداخلة في الميزانية العامة	٢٢٦٨	٣٦
موارد من خارج الميزانية العامة	١٢٦٣	٢١
إجمالى البرنامج الثلاثى	٦٢١٦	٪١٠٠

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
قسم الحاسوب والمعلومات

المصدر : أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية . مذكرة بشأن البرنامج الثلاثى للسنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٦ ، سرت ، ١٩٩٣ .

جدول رقم (٣)
توزيع اجمالي الاستثمارات المنفذة
علي القطاعات الاقتصادية حسب خطط وميزانيات التحول
خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١ (القيمة بالمليون دينار)

القطاعات الاقتصادية	١٩٧٠-١٩٧٢	١٩٧٣-١٩٧٥	١٩٧٦-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩١	١٩٧٠-١٩٩١ القيمة	١٩٧٠-١٩٩١ ٪
الزراعة والغابات	١٣٥,٠	٥٥٥,٠	١٧٠٣,٢	١٤٩٤,١	٩٤٠,٤	٤٨٢٧,٧	١٧,٧
الثروة البحرية	-	-	-	-	٢٣,٤	٢٣,٤	٠,١
الصناعة والتعدين	١٠٩,١	٢٦٩,٥	١٢٧٦,٧	٢٠٦٧,٠	٩١١,٤	٤٦٣٣,٧	١٧,٠
النفط واستغلال الغاز	٤٤,٦	١٣٨,٢	٣٦٣,٦	٢٤٩,٥	١٥٨,١	٩٥٤,٠	٣,٥
الكهرباء	٨٠,٣	٢١٢,٢	١٠٥٣,٢	٩٨٢,١	٤٤٧,١	٢٧٧٤,٩	١٠,٢
القطاعات الخدمية	٤٢٢,٠	١٠٢٨,١	٣٨٦٢,٥	٥٩٠٠,٣	٢٨٨١,٥	١٤٠٩٤,٤	٥١,٥
اجمالى القطاعات الاقتصادية	٧٩١,٠	٢٢٠٣,٠	٨٢٥٩,٢	١٠٦٩٣,٠	٥٣٦١,٩	٢٧٣٠٨,١	١٠٠

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، أضواء على منجزات الاقتصاد الوطني ، تقرير رقم ٢٢ ، سرت ، ١٩٩٢ .

جدول رقم (٤)
توزيع إجمالي الاستثمارات المنفذة بين القطاعات السلعية والخدمية حسب خطط وميزانيات التحول خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١

الفترات	القطاعات السلعية		القطاعات الخدمية		إجمالي القطاعات الاقتصادية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٠-١٩٧٢	٣٦٩,٠	٤٦,٦	٤٢٢,٠	٥٣,٤	٧٩١,٠	١٠٠
١٩٧٣-١٩٧٥	١١٧٤,٩	٥٣,٣	١٠٢٨,١	٤٦,٧	٢٢٠٣,٠	١٠٠
١٩٧٦-١٩٨٠	٤٣٩٦,٧	٥٢,٠	٣٨٦٢,٥	٤٨,٠	٨٢٥٩,٢	١٠٠
١٩٨١-١٩٨٥	٤٧٩٢,٧	٤٤,٨	٥٩٠٠,٣	٥٥,٢	١٠٦٩٣,٠	١٠٠
١٩٨٦-١٩٩١	٢٤٨٠,٤	٤٦,٢	٢٨٨١,٥	٥٣,٨	٥٣٦١,٩	١٠٠
١٩٧٠-١٩٩١	١٣٢١٣,٧	٤٨,٥	١٤٠٩٤,٤	٥١,٥	٢٧٣٠٨,١	١٠٠

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
مصر العلم لمعلومات العربية

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، أضواء على منجزات الاقتصاد الوطني ، تقرير رقم ٢٢ ، سرت ، ١٩٩٢ .

جدول رقم (٥)
مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
عام ١٩٧٠ بالمقارنة بعام ١٩٩١
(بتكلفة عوامل الانتاج الجارية)

القطاعات الاقتصادية	١٩٧٠ (بالمليون دينار)	١٩٩١ (بالمليون دينار)	الهيكل الاقتصادى والنسبى تبعا لنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى	
			٪١٩٧٠	٪١٩٧٠
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	٣٣,١	٤٨٠,٥	٢,٦	٥,٤
الصناعة التحويلية والتعدين	٢٤,٢	٧٢٣,٥	١,٨	٨,١
النفط واستغلال الغاز	٨١٦,٦	٢٧٢٠,٥	٦٣,١	٣٠,٦
الكهرباء	٦,٢	١٩٠,٠	٠,٥	٢,١
التشييد	٨٧,٨	١١٢٤,٥	٦,٨	١٢,٦
مجموع القطاعات السلعية	٩٦٣,٩	٥٢٣٩,٠	٧٤,٨	٥٨,٨
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٧,٠	٥٨٥,٥	٣,٧	٦,٦
النقل والتخزين والمواصلات	٤٣,٢	٤٩٥,٥	٣,٤	٥,٦
المال والتأمين والعقارات	١٣,٠	٣٧٠,٥	١,٠	٤,٢
الاسكان	٥٩,٦	٣٦٤,١	٤,٦	٤,١
الخدمات العامة	٩٨,١	٩٨٦,٠	٧,٦	١١,١
الخدمات التعليمية	٣٩,٧	٤٨٦,٠	٣,١	٥,٥
الخدمات الصحية	١٥,٨	٢٦٢,٥	١,٢	٢,٩
الخدمات الأخرى	٨,٠	١١١,٠	٠,٦٥	١,٢
مجموع القطاعات الخدمية	٣٢٤,٤	٣٦٦١,٠	٢٥,٢	٤١,٢
مجموع القطاعات الاقتصادية	١٢٨٨,٣	٨٩٠٠,٠	١٠٠	١٠٠

(*) تم دمج قطاعات الخدمات الانتاجية مع قطاعات الخدمات ، فى إطار الرقم الاجمالى للقطاعات الخدمية لأغراض التحليل ، نظرا لعدم التفرقة على مستوى البيانات الخام بين الخدمات الانتاجية والخدمات الأخرى.

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، أضواء على منجزات الاقتصاد الوطنى ، تقرير رقم ٢٢ ، سرت ، ١٩٩٢ .

جدول رقم (٦)
هيكل القوى العاملة الليبية مقسما بين ليبين وغير ليبين خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١

(العدد بالألف مشتغل)

السنوات	عدد المشتغلين الليبيين	عدد المشتغلين من غير الليبيين	اجمالى القوى العاملة	الهيكل النسبى	
				عدد المشتغلين الليبيين ٪	عدد المشتغلين من غير الليبيين ٪
١٩٧٠	٣٨٣,٥	٥٠,٠	٤٣٣,٥	٨٨,٥	١١,٥
١٩٧٥	٤٥٤,١	٢٣٣,٠	٦٧٧,١	٦٧,٠	٣٣,٠
١٩٨٠	٥٣٢,٨	٢٨٠,٠	٨١٢,٨	٦٥,٥	٣٤,٥
١٩٨٥	٧٠٠,٠	١٩٤,٠	٨٩٤,٢	٧٨,٣	٢١,٧
١٩٩١	٩٢٧,٢	٨٥,٣	١٠١٢,٥	٩١,٦	٨,٤

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
قسم المعلومات المركزية

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، أضواء على منجزات الاقتصاد الوطنى ، تقرير رقم ٢٢ ، سرت ، ١٩٩٢ .

جدول رقم (٧)
هيكل القوى العاملة الليبية حسب القطاعات
الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١
(العدد بالألف مشتغل)

القطاعات الاقتصادية	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩١	الهيكل النسبي ١٩٧٠	الهيكل النسبي ١٩٩١
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١٢٦,٦٠	١٣٣,١	١٥٣,٤	١٧٧,٠	١٨٩,٦	٢٩,١	١٨,٧
الصناعة التحويلية والتعدين	٢٤,٤	٣٩,٨	٦٧,٥	٨٢,٠	١٠٩,٩	٥,٦	١٠,٩
النفط واستغلال الغاز	١٠,٠	١٠٠,٧	١٣,٧	١٣,٥	١٧,٥	٢,٣	١,٧
الكهرباء	٨,٤	١٣,٠	١٩,٧	٢٤,٠	٢٩,٣	١,٩	٢,٩
التشييد	٤٩,٠	١٥٢,٦	١٧٣,٠	١٥٢,٠	١٣٧,١	١١,٣	١٣,٥
اجمالى القطاعات السلعية	٢١٧,٨	٣٤٩,٢	٤٢٧,٣	٤٤٨,٥	٤٨٣,٤	٥٠,٢	٤٧,٧
التجارة والمطاعم والفنادق	٣٠,٣	٤٨,٥	٤٢,٩	٤٦,٠	٥٨,٧	٧,٠	٥,٨
النقل والتخزين والمواصلات	٣٤,٩	٥٣,٤	٧١,٧	٧٢,٠	٨٣,٢	٨,١	٨,٢
المال والتأمين والعقارات	٥,٩	٧,٧	٩,٦	١٣,٥	١٦,٠	١,٤	١,٦
الخدمات العامة	٥٥,٤	٧١,١	٦٥,٠	١٠٠,٠	٩٩,٤	١٢,٨	٩,٨
الخدمات التعليمية	٣٥,٤	٥٨,٠	٩١,٠	١٢٠,٠	١٥٨,٥	٨,٢	١٥,٧
الخدمات الصحية	١٩,٣	٣٠,٥	٤٥,٨	٥٢,٠	٥٦,٤	٤,٥	٥,٦
الخدمات الأخرى	٣٤,٥	٥٨,٧	٥٩,٥	٤٢,٢	٥٦,٩	٨,٠	٥,٦
اجمالى القطاعات الخدمية	٢١٥,٧	٣٢٧,٩	٣٨٥,٥	٤٤٥,٧	٥٢٩,١	٤٩,٨	٥٢,٣
اجمالى القطاعات الاقتصادية	٤٣٣,٥	٦٧٧,١	٨١٢,٨	٨٩٤,٢	١٠١٢,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، أضواء على منجزات الاقتصاد الوطنى ، تقرير رقم ٢٢ ، سرت ، ١٩٩٢ .

جدول رقم (٨)
نسبة الصادرات والواردات وإجمالي التجارة الخارجية الليبية
الي الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩١

السنوات	الصادرات		الواردات		إجمالى التجارة الخارجية		الناتج المحلى الاجمالى بالمليون دولار
	القيمة بالمليون دينار	النسبة الى الناتج المحلى الاجمالى ٪	القيمة بالمليون دينار	النسبة الى الناتج المحلى الاجمالى ٪	القيمة بالمليون دينار	النسبة الى الناتج المحلى الاجمالى ٪	
١٩٧٠	٨٥٦,٢	٦٦,٤	١٩٨,٠	١٥,٤	١٠٥٤,٢	٨١,٨	١٢٨٩,٣
١٩٧٥	٢٠٠٥,٦	٥٢,٩	١٠٤٨,٧	٢٧,٤	٣٠٥٤,٣	٨٠,٣	٣٧٨٥,٠
١٩٨٠	٦٤٨٩,٢	٦٣,٢	٢٠٠٦,٢	١٩,٥	٨٤٩٥,٤	٨٢,٧	١١٢٧١,٠
١٩٨٥	٣٠٦٢,٦	٣٨,٠	١٢١٤,٤	١٥,١	٤٢٧٧,٠	٥٣,١	٨٠٥٠,٠
١٩٩١	٣١٥٣,٧	٣٥,٤	١٥٠٥,٥	١٦,٩	٤٥٦٩,٢	٥٢,٣	٨٩٠٠,٠

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق - الادارة العامة للاحصاء والتعداد - ملخص احصاءات التجارة الخارجية سنوات مختلفة .

جدول رقم (٩)
هيكل الورادات الليبية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١

المجموعات السلعية	١٩٧٠ ٪	١٩٧٥ ٪	١٩٨٠ ٪	١٩٨٥ ٪	١٩٩١ ٪
سلع استهلاكية	٣٦,٨	٢٦,٨	٢٨,١	٢٨,٥	٢٥
مواد خام وسلع وسيطة	٣٣,٦	٣٨,٩	٣٣,٩	٣١,٣	٣٢
آلات ومعدات	٢٩,٦	٤٣,٣	٣٨,٠	٤٠,٢	٤٣
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF THE ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب اتحاد المعلومات العربية

المصدر : مصرف ليبيا المركزى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .
الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، الادارة العامة للاحصاء والتعداد ، ملخص احصاءات التجارة الخارجية ، سنوات مختلفة .

الهوامش والمراجع

١ – حيث تشير دراسة هامة إلى أن النفط فى الجماهيرية الليبية سوف ينضب بعد ٥٩ عاما إذا استمر انتاجه بمعدل الانتاج نفسه الذى تم فى عام ١٩٨٧ ، راجع فى ذلك :

داڤيد ايدنز ، النفط والتنمية في الشرق الأوسط ، ترجمة د. محمد عزيز ود. فتحى أبو سدره ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازى ١٩٨٨ ، ص ٤٣ .

٢ – حيث لوحظ فى العديد من الدراسات أن الدخل القومى الفعلى سيكون أقل بكثير لو تم فصل استهلاك رأس المال القومى الممثل فى النفط ، حيث قدر الدخل القومى الفعلى بحوالى ٢٠٪ من الأرقام الفعلية فى دولة مثل السعودية وينسحب ذلك على معدلات النمو فى الدخل القومى بأنها ليست مؤشرا لمعجزة اقتصادية فى البلاد المنتجة للنفط ، وإنما تعبر عن استهلاك لرأس مال قابل للنفاد ، ولابد أن يتحول فى شكل مساهمات متزايدة من القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة، حتى يملك الاقتصاد القومى مقومات نموه الذاتية، وحتى لا تكون المسألة هى استنزاف هذا المصدر الفانى ، من هذه الدراسات :

- T. R. Stauffer, Accounting For " **Wasting " Assets Measurement For Oil and Mineral Exporting States,** Series, No. 25, Vienna : OPEC Fund, 1984 .

- Salah El Serafy, **The Demand For Revenue and The Supply of Petroleum,** Journal of Energy ans Development, Vol. 7, No. 1 , 1981 .

٣ – اللجنة الشعبية للتخطيط ، أضواء علي منجزات الاقتصاد الوطنى ، تقرير رقم ٢٢ ، سرت ، ١٩٩٢ ص ص ٥ ، ٦ .

٤ – يلاحظ أن الدينار الليبى يعادل ٣,٣ دولار أمريكى بالسعر الرسمى .

٥ – وصل سعر البرميل فى الفترة من ١٩٧١ – ١٩٧٣ بين ٢٦ – ٣٠ دولار للبرميل من النفط الليبى ، ويمكن الرجوع فى ذلك إلى :

د. زينب اسماعيل المصرى ، **التطور التاريخي للاستهلاك في الاقتصاد الليبي** ، بحث مقدم لندوة الاستهلاك فى الاقتصاد الليبى ، الهيئة القومية للبحث العلمى، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازى، ١٩٩٠ ، ص ١٠٠ .

٦ – وصل سعر البرميل من النفط الليبى سنة ١٩٨١ حوالى ٤٠ دولار للبرميل د. زينب اسماعيل المصرى ، **مرجع سابق ذكره** مباشرة ص ١٠٠ .

٧ – تمثل الاستثمارات المنفذة خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩١ فى المتوسط تقريبا حوالى ٣٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، ويمكن الرجوع فى ذلك الى : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، **مرجع سابق** ، ص ١٢ .

٨ – كان نصيب قطاع الاسكان ١١,٤٪ ، قطاع المرافق ١١,٧ ٪ قطاع المواصلات والنقل البحرى ١٤,٣٪ ، قطاع التعليم والتربية والبحث العلمى ٦,٦٪ قطاع الصحة ٣,٤٪ ، قطاع الاعلام والثقافة ١٪ قطاعات خدمية أخرى ٣,٣٪ خلال الفترة محل الدراسة ١٩٧٠ – ١٩٩١ .

ويمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك إلى :

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، **مرجع سابق** ، ص ١١ .

٩ – يشير البعض ، على سبيل المثال ، إلى أن المشكلة فى القطاع الزراعى تكمن فى أن الأرض الجيدة هى العنصر الانتاجى الأكثر ندرة فى ليبيا ، أنظر فى ذلك : د. ماهر بترا حنا ، **عرض وتقييم لبعض مؤشرات تقدير درجة فعالية التنمية الاقتصادية مع الاشارة الخاصة لفعالية التنمية الليبية** ، مجلة البحوث الاقتصادية المجلد الثانى ، العدد الثانى ، الهيئة القومية للبحث العلمى ، بنغازى ١٩٩٠ ، ص ٨٣ .

١٠ – يمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك إلى :

د .مصباح العريبى ، **استراتيجية التنمية المستقلة في اقتصاد صغير الحجم مفتوح: تجربة الجماهيرية** ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ . ص ص ٦٣٤ – ٦٣٥ .

١١ – د. مصباح العريبى ، **مرجع سابق ذكره** مباشرة ص ص ٦٢٢ – ٦٢٤ .

١٢ – من هذه المناقشات يمكن الرجوع إلى :

د . عبد المطلب عبد الحميد ، **واقع الدينار الليبي وإمكانيات تحريره** ، ورقة بحثية للمحاضرة التى ألقيت فى ندوة المائدة المستديرة المنعقدة فى مركز الدراسات الاقتصادية ، طرابلس ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ص ١ – ٨ .

١٣ – يعتمد البحث هنا ، على بعض المؤشرات التى عادة ما تستخدم للتعرف على مدى نجاح استراتيجية التنمية المتبعة والاستثمارات المنفذة وتوجهات السياسة الاقتصادية فى أحداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد القومى مع الأخذ فى الاعتبار ما يأتى فى تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية مثل :

IBRD, **World Tables**, Washington D. C, Various Issues .

IBRD, **World Development Indicators**, Washington , 1990.

UN, Year Book of National Accounts Statistics, New York, UN, Various Issues .

بل يؤيد ما جاء فى هذا البحث من مؤشرات عن التغيرات الهيكلية، ما جاء فى الدراسة التى أمكن الرجوع إليها عن دول أمريكا اللاتينية ، أنظر :

Moshe Syrquin, Bar-Ilan, **Growth and Structural Change in Latin America Since 1960 : A Comparative Analysis**, Economic Development and Cultural Change, Volume 34, Number 3, The University Press, 1986, pp. 436-445 .

١٤ – الناتج المحلى الاجمالى هنا محسوب بتكلفة عوامل الانتاج الجارية (بالأسعار الجارية) .

١٥ – أنظر ذلك :

د. عبد الله محمد شامية ، **الائتمان المصرفي وأثره علي الانتاجية في الاقتصاد الليبي ١٩٧٠ – ١٩٨٥ : دراسة قياسية** ، الهيئة القومية للبحث العلمى ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، بنغازى ، ١٩٨٩ ص ٢٤ .

١٦ – د . ماهر بترا حنا ، **مرجع سابق ذكره** ، ص ٨٣ .

١٧ – يمكن الرجوع فى تفسير ذلك إلى :

د. مصباح العربى ، **مرجع سابق ذكره** ، ص ص ٦٣٤ – ٦٣٥ .

١٨ – أشار إلى ذلك :

د. عطية المهدى الفيتورى ، **ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبى** ، الهيئة القومية للبحث العلمى ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازى ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٦ – ١٧ .

١٩ – نخبة من كبار الاساتذة الليبيين ، **الثورة الليبية في عشرين عاما ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** ، طرابلس ، ١٩٩١ ص ٢٣ .

٢٠ – سبقت الاشارة الى تلك المراحل ، راجع النقطة ثالثا من هذا البحث وأيضا راجع د . مصباح العريبى ، **مرجع سابق ذكره** ، ص ص ٦٢٢ – ٦٢٤ .

٢١ – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية ، **تقرير حول نشاط القطاع للعرض علي المؤتمرات الشعبية الأساسية** ، سرت ١٩٩٣ ص ٣٧ .

٢٢ – د . محمد عبد الشفيع ، **قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد** ، الدوحة ، ١٩٨١ ، ص ٣٥ .

٢٣ – أخذت تلك البيانات عن :

مجلس تنمية الصادرات ، **تقرير عن عام ١٩٩٣** ، طرابلس ، ١٩٩٣ .

٢٤ – د . عطية المهدى الفيتورى ، **مرجع سابق ذكره** ، ص ١٨ .

٢٥ – د . عطية المهدى الفيتورى ، **مرجع سابق ذكره** ، ص ص ٣٣ – ٤٢ .

٢٦ – يمكن الرجوع فى ذلك على سبيل المثال :

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، **خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١ – ١٩٨٥** ، سرت ١٩٨٥ ، ص ٢٨٤ .

٢٧ – راجع : د. مصباح العريبى ، **مرجع سابق ذكره** ، ص ٦٣٠ .

٢٨ – أشارت إلى ذلك :

د . عطية المهدى الفيتورى ، **مرجع سابق ذكره** ، ص ١٧ .

٢٩ – من المعروف أن مفهوم القطاع القائد اتضح من خلال :

Hirshman, A.O., **Strategy of Economic Development,** Yale University Press, 1958 .

٣٠ – يساعد فى ذلك المياه التى يوفرها « النهر الصناعى العظيم » الذى نفذ جزء كبير منه .

٣١ – أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية ، مذكرة بشأن البرنامج الثلاثي للسنوات ١٩٩٤ – ١٩٩٦ ، للعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية فى دور انعقادها العادى الثانى لعام ١٩٩٣ ، سرت ١٩٩٣ ، ص ٣ ، ص ٩ .

٣٢ – حيث يعتبر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٨ بداية التشريعات فى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى ، تلاه الكثير من القوانين والقرارات مثل قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن أسس تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية، الذى صدر بغرض تحويل الشركات العامة التى يمتلكها المجتمع الى شركات تعمل وفقا للمعايير الاقتصادية. وهذا يمكن أن يتأتى عن طريق تحويل ملكية هذه الشركات إلى شركات جماعية أى شركات مساهمة وشركات تضامنية أى شركات أشخاص يحدد نشاطها وأسلوب عملها مالكو رأس المال. وهناك أيضا قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٩١ بشأن ضوابط الاستخدام بالأنشطة الاقتصادية الفردية والتشاركيات، وكذلك قرار اللجنة الشعبية رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن لائحة تمليك المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية العامة ، أخذت تلك القوانين والقرارات عن :

د . عطية المهدى الفيتورى ، مدى ملائمة التشريعات الاقتصادية السارية لنمو نشاط مؤسسات التمويل ، مقالة فى الشمس الاقتصادى ، ١٩٩٤ ، ص ٦ .

٣٣ – أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية ، مرجع سابق ص ٣٩ .

٣٤ – مجلس تنمية الصادرات ، بيانات غير منشورة .

٣٥ – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

٣٦ – أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

٣٧ – أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية ، تقرير عن : **الميزانية العامة ١٩٩٣ – ١٩٩٤** للعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية فى دور انعقادها العادى ، ١٩٩٣ ص ٢١ .

٣٨ – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، **مرجع سابق** ، ص ٦٢ .

٣٩ – أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية ، **مرجع سابق** ، ص ٢٩ .

★★★

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF THE ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد المكتبات العربية